**كلمة الجمهورية اليمنية**

السيد رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السيدات والسادة الحاضرون....

يسعدني ان أكون معكم هذا اليوم لمناقشة التقرير الدوري الثالث وقائمة المسائل والاستفسارات الصادرة عن اللجنة المكملة للتقرير بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية استجابة للالتزامات اليمن بأحكام هذه الاتفاقية وتأكيدا على اعتبارات الشفافية واحترام اليمن لالتزاماتها وتعهداتها الدولية ووضعها موضع التطبيق وتأتي مشاركتنا في هذه الظروف الحالية هو تأكيد التزام الجمهورية بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان التي انضمت اليها بلادنا.

وإذ نرحب باستئناف التعاون الإيجابي والبناء مع اللجنة، فإننا نود أن نعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا لأعضاء اللجنة الموقرين على جهودهم المستمرة في سبيل الارتقاء بحقوق الإنسان في اليمن ومختلف دول العالم.

واسمحوا لي بداية أن أ قدم الى حضراتكم أعضاء الوفد اليمني المشارك الذي يضم في عضويته التالية:

* صالح محمود حسن طالب وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل / لقطاع الرعاية الاجتماعية عضواً
* د. شوقي عبدالاله سعيد الشرجبي وكيل وزارة الصحة العامة والسكان / لقطاع الطب العلاجي عضواً
* ناجي علي حسن جابر وكيل وزارة المالية / لقطاع الايراد عضواً
* محمد أحمد سالم السقاف وكيل الهيئة العامة للأثار والمتاحف / مدير عام فرع عدن للهيئة. عضواً
* توفيق عبدالله محمد الشعبي رئيس المكتب الفني / وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان عضواً
* ردمان عبدالرحيم أحمد الزقري رئيس دائرة المجتمع المدني وحقوق الانسان بالامانة العامة لمجلس الوزراء عضواً
* عصام علي مثنى الشاعري مدير عام المنظمات والتقارير الدولية وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان مقرراً
* د. عارف قاسم صالح صادق مدير عام التعليم التعويضي/ وزارة التربية والتعليم عضواً
* منى علي سالم البان مدير عام عمالة الأطفال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عضواً
* محمد عبدالله عثمان الحميدي مدير مكتب وزير التجارة والصناعة عضواً
* عسكر علي عمر عسكر مدير مكتب الوكيل المساعد لقطاع التعاون الدولي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عضواً
* امين احمد شمسان مدير عام التخطيط والمتابعة
* انسام سالم حسين حيدرة مدير إدارة التنمية / اللجنة الوطنية للمرأة عضواً

وانا نبيل عبد الحفيظ ماجد إبراهيم وكيل وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان / لقطاع الشراكة والتعاون الدولي رئيس الفريق

السيدات والسادة

أعضاء اللجنة الموقرة

ان اليمن تسير وفق رؤية واضحة تقوم أساسا على احترام حقوق الانسان ليس فقط في جانب الضمانات القانونية بل في جميع السياسات والبرامج الحكومية والخطط والاستراتيجيات الوطنية وهي مبنية على أساس المساواة وعدم التمييز وسيادة القانون وتوافر سبل الانصاف، كل ذلك يأتي في اطار الجهود الوطنية لتعزيز كفالة احترام حقوق الانسان وتحديدا ما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووفاء بالالتزامات المترتبة على بلادنا خاصة في سياق ما يواجه الشعب اليمني من الانتهاكات الممنهجة لحقوقه الأساسية من قبل المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من ايران وقد حرصت الحكومة اليمنية على بيان الصورة العامة للأحكام القانونية والوطنية المتعلقة بإنفاذ احكام العهد في اليمن كما تم عرض التحديات التي نواجهها ولاسيما في ظل استمرار الاعتداءات والجرائم التي تمارسها مليشيا الحوثي والاثار المترتبة عليها وما يرتبط بها من جرائم وانتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق تمعن في ارتكابها تلك المليشيات.

السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموقرة:

كما هو معلوم، كان للانقلاب المسلح الذي نفذته ميليشيا "الحوثي الإرهابية "في 21 سبتمبر 2014 أثره الوخيم في تدمير مؤسسات الدولة والمجتمع بشكل عام وتأثرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشكل خاص الا إنه رغم التحديات التي أفرزها الانقلاب انطلاقا من الصراع المسلح في البلاد، فقد عملت الحكومة اليمنية بنهج التعاون المتواصل بين أجهزة الدولة والمجتمعين السياسي والمدني على المضي قدماً في تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان

السيدات والسادة

ان توفير النمو المستدام ي في اليمن يظل رهينا بفعالية الامن والاستقرار والتنمية البشرية والحفاظ على القيم الإنسانية وانهاء الانقلاب الحوثي ومن هذا المنطلق تولي بلادنا اهتماما بالغا في تحقيق السلام وانهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وتنفيذ أهداف التنمية وإعادة تفعيل الاتفاقيات مع المنظمات الدولية والاهتمام بالمشاريع المستدامة التي ترفع من سبل ومواجهة التحدياتالتي تعيق عمليات التعافي وإعادة الإعمار **المتمثلة في** ضعف توفر الخدمات والبنية التحتية وعدم استقراره وتداعيات الصراع والحرب على التماسك المجتمعي وضعف الاستقرار السياسي والأمني وعدم التوصل إلى سلام مستدام يعيد الأمور إلى نصابها وينهي حالة الصراع والهشاشة.

السيدات والسادة

استجابة لطلب الحكومة اليمنية، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة بمناقشة خزان صافر بتاريخ 15 يوليو 2020، وقد أعلنت الحكومة اليمنية موافقتها على المقترح المقدم من المبعوث الخاص مارتن غريفيث بشأن خزان صافر والذي يتكون من ثلاثة مراحل أولها: الفحص والتقييم والإصلاحات الضرورية العاجلة؛ وثانيها: الصيانات الأساسية التي تسهل تفريغ النفط من الباخرة ؛ وثالثها: التخلص من الناقلة على أن تستخدم جميع إيرادات بيع مخزون النفط للمساهمة في دفع رواتب موظفي الخدمة المدني ورغم كل تلك الجهود لا تزال المليشيات الحوثية تحتجز الخزان كرهينة وقنبلة موقوته لتهديد اليمن والإقليم وطريق الملاحة الدولية

السيدات والسادة

تعيش اليمن اليوم ومنذ سيطرت الانقلابين على مفاصل الدولة وضع سياسي عكس نفسه سلباً على الوضع الاقتصادي لكل الشرائح الاجتماعية بما فيها الفئات المحرومة والمهمشة، فعلى الرغم من وجود عدة برامج لمكافحة الفقر وبرامج محاربة للفقر إلا أن ضعف نشاطها وتوقف بعضها بسبب سيطرة الانقلابين الحوثيين على جزء كبير من الموارد الاقتصادية فقد أصبح ما يقارب من 17 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي و(20.6) مليون نسمة بحاجة لمساعدات إنسانية فيما (9.8) مليون نسمة تشهد حالة مجاعة، ومليون طفل يعانون من سوء التغذية وتسعى الحكومة مع الشركاء الدوليين إلى إعادة تفعيل نظام الحماية الاجتماعية في اليمن والذي يضم حزمة من السياسات والبرامج الاجتماعية التي توفر مجموعة متنوعة من الفوائد للفئات المحرومة والمهمشة دون تمييز

السيدات والسادة

لقد أقدمت مليشيات الحوثي على استهداف ميناء الضبة والنشيمة وميناء قنا لتصدير النفط واستمرارها في تهديد المياه الإقليمية والامن القومي العربي والتي تعد تلك الانتهاكات خرقاً للقانون الدولي الإنساني على صعيد المشاورات الوطنية برعاية الأمم المتحدة لإحلال السلام ،مما أدت تلك الاعتداءات إلى انهيار الاقتصاد وتوقفت صادرات النفط وهي المصدر الرئيسي للصادرات والإيرادات الحكومية والنشاط حيث كان لهذا تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ويؤدى إلى تعليق واسع النطاق للخدمات العامة الأساسية و صرف رواتب الخدمة المدنية، وانخفاض سريع في قيمة العملة ، ونقص في السلع المستوردة، وقد تعرض القطاع المصرفي إلى أضرار بالغة بدء من سيطرة مليشيات الحوثي المسلحة على الجهاز المصرفي والبنك المركزي وأدت ظروف الحروب والصراع الى تدهور الإيرادات العامة للدولة وانقسام الإدارة المالية وتفتت الأوعية الضريبية والجمركية وتعرضت غالبية قطاعات النفط والغاز والقطاعات الإنتاجية الاخرى للتوقف وعجز المالية عن دفع مرتبات موظفي الدولة خاصة في المناطق خارج سيطرة الحكومة الشرعية بالإضافة الى تداعيات فيروس كوفيد 19 الاجتماعية والاقتصادية ولذلك فقد تم تجميد البرنامج الاستثماري خلال عامي 2020م-2021م وعليه وللأسباب المذكورة لم تنفذ الحكومة خطتها وميزانيتها الوطنية.

.

السيدات والسادة

- لا يمكن التطرق إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، دون الاشارة إلى الأوضاع السيئة التي تسبب فيها هذا الانقلاب الذي ادى إلى معاناة إنسانية صعبة خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع معدل الفقر، وانحدار مستوى الخدمات الاجتماعية، وشحة الموارد، بالإضافة إلى الانتهاكات العديدة في مجال حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني . وعليه يتحتم على كافة المنظمات الدولية واليات حقوق الانسان ، النظر للازمة اليمنية بعمق لتعقيدات الوضع في اليمن عند تقييم تلك الأوضاع أو اتخاذ مواقف بشأنها .

لكن ورغم كل ذلك فالحكومة اليمنية ومن واقع مسؤوليتها وإيمانها والتزامها بحقوق الشعب اليمني فهي مستمرة في تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات اللازمة في كل المناطق التي تأثرت بالحرب والصراع ووضع خطة أولويات لإعادة إعمار وبناء وتأهيل ما تم تدميره بسبب الحرب وذلك من خلال استيعاب المشاريع التي تعتمد على التمويل الخارجي من المنح والمساعدات ودعم الدول المانحة.

السيدات والسادة

تفعيل سياسات واستراتيجيات وخطط الدولة حول حقوق المرأة والطفل بشكل عام منها الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي واستراتيجية الحماية الاجتماعية، كما توجد هناك العديد من الخطط التنفيذية لهذه الاستراتيجيات.

تشمل خطة العمل الخمسية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل 2011 -2015 م بتطوير عدد خمس دور ايواء جديدة للنساء في خمس محافظات ولكن توقف بسبب انقلاب مليشيا الحوثي الا ان الحكومة عازمة على تنشيط الاستراتيجية 2020 -2025م .

إقرار السياسة الوطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي في اليمن بقرار مجلس الوزراء رقم (148) لعام 2013م

انشئت الحكومة عدد من الصناديق منها الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق راعية وتأهيل المعاقين وصندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي وصندوق اعادة اعمار حضرموت المهرة

نشطت وزارة التربية والتعليم تنفيذ البرامج والاستراتيجيات منها الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي واستراتيجية الصحة المدرسية و الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي و الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني بالاضافة الى البرامج التي تجسد مبدأ المساواة وعدم التمييز خاصة ما يتعلق بالالتحاق وتحسين النوعية، وتطوير البيئة التعليمية والصحية الملائمة وتمكين الاطفال النازحين واللاجئين من الحصول على التعليم بينما تشهد المناطق الخاضعة تحت احتلال المليشيا الحوثي تغيير المناهج الدراسة وتجريف الهوية اليمنية ونشر ثقافة الطائفية والعنصرية والكراهية .

السيدات والسادة

- شهدت اليمن خلال فترة الصراع تعيين اربعة مبعوثين أمميين لأحياء السلام في اليمن اخرهم المبعوث الحالي السويدي / هانز وقد لبت الحكومة اليمنية، وبعد التشاور مع كافة الشركاء المجتمعيين، دعوات الحوار إلى جولات التفاوض كافة (جنيف 1 في 2015 –جنيف 2 في 2015 – الكويت 2016 – جنيف 2018 -ستوكهولم (2018)،

وسعياً لتحقيق السلام الشامل وافق مجلس القيادة الرئاسي والحكومة تم توقيع الهدنة الإنسانية التي رعتها الأمم في ابريل 2022م وتمديدها تضمن نص الهدنة على السماح باستيراد المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة مقابل تنفيد ما نص عليه اتفاق ستوكهولم بتوريد عائدات الميناء الى البنك المركزي ودفع مرتبات الموظفين الحكوميين في كل المحافظات اليمنية بالاستناد الى كشوفات السنة المالية 2014م إلا أن مليشيات الحوثي رفضت كل المساعي الدولية والأمم المتحدة في تمديد الهدنة وتسليم المرتبات للموظفين الذين جعلتهم المليشيات الحوثية يعملون اجباريا بدون مرتبات مما فاقم حالة الفقر .

وفي الختام ...

نأمل ان يقدم الوفد صورة واضحة حول جميع الاستفسارات المقدمة للحكومة اليمنية ، كما نتطلع باهتمام كبير الى الاستماع لملاحظاتكم القيمة والى حوار ايجابي ونقاش فعال يتمخض عنه مجموعة من التوصيات الختامية التي ستكون محل اهتمام الحكومة اليمنية والتي ستتخذها بروح من المسئولية وعين الاعتبار وهي ملتزمة بما قطعته على نفسها من مواثيق وعهود واتفاقيات ، وتعلن التزامها الغير محدود بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما تتعهد بالعمل على تجاوز كل الصعوبات والتحديات التي تمر بها اليمن واستعادة المؤسسات التي لازالت تحت سيطرة المليشيات بدعم المجتمع الدولي والتحالف العربي لدعم الشرعية، وتتطلع الحكومة اليمنية إلى دعم و مساعدة الدول و المنظمات الدولية المختلفة تنمويا و إنسانيا للتخفيف من الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب اليمني و تساعد الحكومة على مواجهة التحديات الكبيرة التي تعصف بالبلاد .

ان وفد بلادي ينقل لكم إرادة الحكومة في احترام التزاماتها امام المجتمع الدولي في تعزيز وحماية حقوق الانسان برغم الظروف الحرب التي تسببت فيها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من ايران وان حضورنا اليوم امام لجنتكم الموقرة لمناقشة التقرير الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية. دليل على مدى الالتزام والحرص على مبادئ حقوق الانسان، وإيمانا بان التنمية تسهم في بناء مجتمع سليم تنتعش فيه حقوق الانسان ويعم فيه السلام والاستقرار وتعزز فيه الحريات العامة بما يعزز قدرة الحكومة والمجتمع على مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعة .